# القطاع الصناعي القطري
# هيكلـــه ومستقبلـه

الدكتـــور خالد حسن إدريس
مـدرس بقسم الجغرافيا
جامعـــة قطـــر

# القطـــاع الصنـاعي القطـــري
# هيكلـــه ومســتقبلـــه

الدكتـور خـــالد حســن إدريس

## مقدمـــة :

القطاع الصناعي القطري الحديث يمثل نشاطاً غريبا عن واقع الاقتصاد القطري وطفرة في أساسها تقنيات جديدة وتنظيم إداري وانتاجي من نوع لم يسبق تعهده في الدولة . واستلزم ذلك ضرورة كيانات استثمارية ـ خارجية بالدرجة الأولى ـ ومؤسسات مصرفية تخدم وترعى أداء هذا القطاع ، وقرارات سياسية وميكنزمات لسوق محلي ، وصيغ مشاركة بين القطاعات الانتاجية والخدمية والاستثمارية . وقف خلف كل هذا تراكم مالي هو نتاج تصدير النفط الخام حول خمسينات هذا القرن . وتصاعد هذا التراكم فيما بعد لظروف أسواق البترول وسياسات تسويقه .

وتقتصر هذه الدراسة على تحليل الهيكل الصناعي في مجمل قطاعاته النوعية وترابطاتها ، واستناداً على أرقام المسح الصناعي لعام ١٩٨٣ ، ( الجهاز المركزي للاحصاء ، ١٩٨٥ ) ، تلمسا للفروقات القطاعية من خلال الاستثمار في قطاعات هي القطاع العام/المشترك ، والقطاع الخاص . كما تركز الدراسة على متغيرات محددة يمكن أن تكون أدنى إلى إمكانية تشخيص الأداء القطاعي والنوعي .

ولما كان عقد الثمانينات يمثل في نهاياته ذروة حوت المفارقة بين التأسيس الطموح والطموح المؤسس وبين البرامج الإنمائية وتبني التخطيط الشامل ، بين التناقص المالي والثراء التجريبي ، كان لابد من استشراف المستقبل في ضوء توجهات سياسات التصنيع في قطر وهي على مفترق طريق . وعليه تنقسم الدراسة إلى قسمين ، أولهما يركز على هيكل الصناعة القطرية والثاني يتوجه بحذر نحو المستقبل وبأيدينا نتائج الدراسة الهيكلية والدراسات التخصصية المنشورة للتوجهات المعلنة للدولة .

## ١ - ١ هيكل الصناعة القطرية

تقسم الصناعات عادة بحسب تصنيف الأمم المتحدة (ISIC) إلى الصناعات المتماثلة في عدة مجموعات بما يمكن من رصد وجمع وتبويب المعلومات . مثل هذا التصنيف يعتبر خطوة أولى نحو المعرفة والدراسة والتحليل والأستنباط ، إذ يهيىء فرصة المقارنة بين الأفرع المختلفة للقطاع الانتاجي الواحد وبين القطاعات الانتاجية المختلفة بل وبين الأقاليم والدول . ويمكن من خلال هذه التصنيفات أيضا عقد مقارنات لمعدلات النمو الصناعي قطاعيا ونوعيا وتبيان أسباب هذه الفروقات . ويطبق ذلك على الطاقات الانتاجية والقيمة المضافة وكثافة استخدام رأس المال والعمالة وغيرها من المتغيرات .

ونسعى في ضوء مثل هذه المؤشرات والتي توفرت لدولة قطر لأول مرة من خلال المسوح الصناعية بعد عام ١٩٨٠م أن نورد هذه الدراسة لتركيب وهيكل القطاع الصناعي معتمدين على المسح الصناعي لعام ١٩٨٣م .

ولا بد من الإشارة العابرة إلى توقع شيء من الأختلاف عند مقارنة أرقام الأحصاء الصناعي وما بين أيدينا من مصادر أخرى كدليل المنشآت الاقتصادية وملامح الاقتصاد الصناعي في دولة قطر والمسح الميداني لمحمد علي الكبيسي وذلك لاختلاف التعاريف وحجم العينات ومستوى الدقة بما يشكل سمة غالبة على احصاءات بلداننا النامية .

درجت المسوحات الصناعية في الخليج العربي على تناول الصناعة من خلال ثلاثية القطاعات بحسب الملكية والمساهمة الاستثمارية والخصائص التنظيمية ، ويجمل ذلك جميعاً تحت القطاع العام والخاص والمشترك . وسنحافظ على عموميات هذا التقسيم . وتقع معظم الصناعات القطرية ضمن القطاع الخاص اعتماداً على متغير عدد المصانع العاملة سنة ١٩٨٣م ويشكل هذا القطاع حوالي ٩٧٪ من مجموع المنشآت الصناعية .

في حين أن منشآت القطاع العام بملكية خالصة لا تعدو الخمسة مصانع .

أما القطاع المشترك فيمثل أرضية للصناعات الثقيلة التي تعوّل عليها الدولة في مسعاها لتبني القطاع الصناعي الحديث . وتضم هذه القائمة الصناعات الكيماوية والسماد والحديد والصلب بالإضافة إلى الأسمنت ومطاحن الغلال .

سنحاول في هذه الدراسة معالجة تركيب الصناعات القطرية من خلال هذه القطاعات الفرعية مستخدمين في ذلك متغيرات حجم العمالة ورأس المال والقيمة المضافة متى ما توفرت البيانات كما سنركز على بنية وهيكل هذه القطاعات كل على حده ونعرض لمستقبل القطاعات من خلال نموها وعلاقاتها مع بعضها البعض .

## ١ ـ ٢ الصناعات التحويلية

نما هذا القطاع بخطوات سريعة بعد الخمسينات من هذا القرن مواكبا تحولات اقتصاد النفط الجديد وملامح تغير البنية الهيكلية للاقتصاد القطري .

ويعتبر التركز القطاعي النوعي هو السمة الغالبة على صناعة القطاع الصناعي الحديث . وأوضح تجسيد لهذا الوضع هيمنة الخياطة على قطاع الغزل والنسيج بدرجة تقارب ١٠٠٪ بحسب عدد المصانع وكذلك تتمثل الصناعات الغذائية بنسبة ٨٦٪ ، على ذات المتغير ، في المخابز المتناثرة في مدينة الدوحة وغيرها . وبالمثل فإن صناعة الأخشاب ولب الورق لا تعدو أن تكون ورش أثاث ونجارة .

أن مثل هذا التركز النوعي أمر متوقع لإرتباط صناعات السوق بالنمو السكاني المنتزايد مع الهجرة الوافدة والتوسع الحضري والذي لم يسبق لسرعة نموه مثيل في العالم ويشابه هذا النمو السريع ارتفاع الدخل في القطاعين العام والخاص . ومن الطبيعي أن نصنف هذه الصناعات ضمن صناعات السوق ، والتي كما في النظرية التقليدية عند هوفر ( هوفر ، ١٩٤٨ ) مقيدة بخصائص الصناعة نفسها وبقيود السوق وحجمه . من ذلك مثلا قيام صناعة الطابوق والبلاط في منطقة السوق لتدني قيمة المادة المنتجة بالمقارنة مع حجمها وما يترتب على ذلك من تكلفة ترحيلها ،

أو حينما تكتسب المادة المصنعة وزنا اضافيا في عملية التصنيع كما في حالة المشروبات الغازية ومنتجات الألبان والطباعة . ويطابق هذا التركز النوعي للصناعة الخاصة القطرية ، النماذج الخاصة بتواجد الزبائن بالقرب من مكان الانتاج كما في صناعة الموديلات والموضة والخياطة ، والقابلية للتلف مع حد أدنى من الطلب بما يسمح بالتشغيل المربح للمصانع كما في مطاحن الدقيق وصناعة الخبز . ومن ذلك أيضا خدمات الصيانة والتي تزخر بها مدن الخليج العربي والصناعات التخصصية الموروثة في أسر بعينها وترتبط وثيقا بالسوق كالمصوغات والمجوهرات .

وقبل المضي في تحليل الصناعات الحديثة في قطاعاتها المختلفة لابد من الإيماءة السريعة إلى الصناعات الحرفية التي تسقط تكرارا عند دراسة الصناعات التحويلية وذلك أما لأنها لا تسهم اسهاما مرموقا في الدخل القومي أو للجهل بأهمية هذه الصناعات في التنمية الشاملة . والمدقق في طبيعة هذه الصناعات اليدوية يجد أنها تكون من صميم القطاع الصناعي التحويلي بالذات في القطاع الخاص وتتميز بأنها تورّث لأجيال خلت في تسلسل رباطها بالبيئة . وتعبر هاهنا عن بعيد أزمان الانسان الخليجي وتفاعله مع البيئة الانتاجية وعن تجويده للعمل الحرفي حتى وصل به قبل النفط إلى مداه من التجويد المهني . أن كل هذه الصناعات فيما يبدو تعني بإحتياجات المجتمع في مرحلة خاصة من مراحل اقتصاده الأعاشي . وكان يمكن لهذه الصناعات أن تنمو وترتقي لو تغيرت أساليب الأستخدام وكفل لها بعض متطلبات الابتكار والدعاية والحماية . لكن مشكلة معظم هذه الصناعات الحرفية قدوم بدائل أكثر تعميرا وأقل تكلفة وأسرع انتشاراً وأوسع توزيعا . ولقد تضمنت هذه البدائل في ثناياها كل منجزات الثورة الصناعية بما في ذلك القدرة الفائقة على المنافسة . وفي غياب الوعي والحماية للصناعات الحرفية فأن مخاطر حقيقية تتهدد مستقبلها بل وتنذر بزاولها لاسيما وقد بدأت حلقات الميراث الفني تهن وتلاشى شيئاً شيئاً . ونعتقد أن الاهتمام بهذه الصناعات الحرفية والترويج لها وحمايتها يكون من متطلبات النهضة الحضارية الجديدة والتقدم الصناعي بالذات لأن الصناعات الحرفية مدرسة المهارات الفنية ووعاء العقلية الانتاجية المبدعة . لذا

فأن ضرورة ملحة تدعو لتشجيع وتعهد الصناعات الحرفية بنفس القدر الذي ترعي به الصناعات الحديثة ، بل ولعله بأكثر من ذلك . ولعل تجارب قريبة من المنطقة كما في الهند مثلا ، تجسد لمحات حية لإسهام الصناعات الحرفية إذا ما نظمت وشجعت ووفر لها الجو الملائم لنموها .

## ١ ـ ٣ تحليل الصناعات النوعية في القطاع الخاص القطري

نعتمد في هذا التحليل للصناعات النوعية وانتاجية العمالة على المسح الصناعي ، ١٩٨٣م ( الجهاز المركزي للإحصاء ، ١٩٨٥م ) ونعالج خمسة متغيرات هي عدد المنشآت وعدد العمال والأجور وقيمة الانتاج والقيمة المضافة . لكنا نقصر البحث في بعض الصناعات النوعية ذات الثقل على بعض هذه المتغيرات وفي ذات الوقت تضفي سمات القطاع الخاص .

### ١ ـ ٣ ـ ١ الصناعات الغذائية

أهم ما تتميز به الصناعات الغذائية في القطاع الخاص القطري هو التركز Localization في علاقة وثيقة بسوق « المدينة ـ الدولة » المتمثل في الدوحة ( حوالي ٨٥٪ من سكان دولة قطر ) ، والتركز القطاعي الفرعي Concentration كما في صناعة الخبز والتي تشارك بنسبة ٨٨٪ من عدد مصانع القطاع ، وحوالي نصف العمالة وأكثر من خمسي القيمة المضافة .

وقد يبدو للوهلة الأولى عدم واقعية المتوسطات لمتغيري العمالة والأجور ، ولكن الأمر يستقيم باستجلاء الثقل العددي للصناعات الصغيرة . ومن ناحية أخرى لا يستقيم الوزن المكثف للعمالة والأجور للصناعات ذات الأحجام الأكبر حجما وغياب شريحة وسطى بما لا يعطي قيمة تحليلية للمتوسطات . ويدلل على هذا الزعم أن سبعة مصانع فقط من مصانع هذا القطاع تسهم بحوالي نصف الأيدي العاملة ، وهذا ينبىء بأن الصناعات الكبيرة في هذا القطاع تعتمد على تكثيف الأيدي العاملة الرخيصة كما في صناعات المياه الغازية ومنتجات الألبان .

### ١ ـ ٣ ـ ٢ صناعة المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية

إن هذا القطاع يمثل حوالي ٤٥٪ من الصناعة التحويلية بالنسبة لعدد المنشآت لكنه لا يشارك بأكثر من ١٣٪ من العمالة ( أنظر جدول رقم ١ ) .

ويرجع هذا الوضع إلى هيمنة قطاعية فرعية كاملة في حياكة الملابس وتستخدم هذه الصناعة أعداد صغيرة . كما أن الأجور متدنية كنسبة ولا تزيد عن ٥٪ من أجور الصناعات التحويلية . ومع هذا فأن متوسط الأجور حوالي ألف ريال للعامل . وينبهنا هذا الرقم للمفارقة بين متوسط الأجور للعامل في هذه المهن وما تمثله العمالة كنسبة في قطاع الصناعات التحويلية .

### ١ ـ ٣ ـ ٣ صناعة الطباعة والورق والنشر

ارتبط نمو هذه الصناعة بالتحول السياسي والمجتمعي والنزعة إلى « التحديث » في المجتمع القطري واحتياج المجتمع عامة والبيروقراطية

الجديدة للتوثيق والنشر والتداول الكتابي . ويمكن ملاحظة ارتفاع نصيب هذه الصناعة في متغير العمالة (٧,٧٪) . ويكون متوسط العمالة للمصنع الواحد حوالي ٦٠ عاملاً .

ولأن كانت هذه الصناعة تمثل صناعات السوق فهي قد خطت عالمياً خطوات واسعة للاستفادة من التقدم التقني الذي لازم هذه الصناعة . لكنها في دولة قطر والخليج العربي بصورة عامة ما تزال تخضع لأساليب الأستخدام العمالي المكثف . الرقم أعلاه يؤكد ذلك ، بالإضافة إلى التدني النسبي لانتاجية العامل والتي تكون أقل من المتوسط العام للانتاجية . يبدو أن هناك متسع لمزيد من استخدامات التكنولوجيا المتطورة في هذا المجال إذا ما شجعت الدولة ذلك في ضوء توافر رؤوس الأموال ويتماشى هذا مع التوجه العام لتقليص الأيدي العاملة الأجنبية التي هي عماد مثل هذه الصناعة .

يتضح من هذا العرض الوجيز لانتاجية العمالة في بعض صناعات القطاع

## جدول رقم (١)

## الصناعات النوعية وانتاجية العمالة

( الوحدة النقدية ألف ريال قطري )

| القطاع النوعـــي | عدد المنشآت | عدد العمال | الأجور | قيمة الانتاج | القيمة المضافة | انتاجية الفـرد | نصيب الفرد من القيمة المضافة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| صناعة المواد الغذائية | ١٠٢ (٨,٥) | ١٤٣٧ (٩,٣) | ٢٩٣٨١ (٦,٥) | ٢٠٧٦٩٨ (٨,٠) | ٤٢٩٥٨ (٢,٩) | ١٤٤.٥ | ٣٠,٠ |
| صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة | ٥٣٦ (٤٥,٠) | ١٨٦٥ (١٣,١) | ٢٢٩٣٣٨ (٥,١) | ٧٥٨٣٨ (٢,٩) | ٦١٣١٢ (٤,٢) | ٤٠,٧ | ٣٢,٩ |
| صناعة الخشب والمنتوجات الخشبية | ٢٣٩ (٢٠,٠) | ١٨٢٤ (١٢,١) | ٣١٢٦١ (٦,٩) | ١٥٧٥٧٠ (٦,٠) | ٨١٤٢٤ (٥,٦) | ٨٦,٤ | ٤٤,٦ |
| صناعة الورق والطباعة والنشر | ١٧ (١,٤) | ١١٨٧ (٧,٧) | ٣٣٣١٠ (٧,٤) | ١٤٦٦١٣ (٥,٦) | ٧٦٥٥٦ (٥,٢) | ١٢٣,٥ | ٦٤,٥ |
| صناعة الكيماويات الصناعية الأساسية ( بما في ذلك الأسمدة ) | ٢١ (١,٨) | ٢٥٥٧ (١٦,٦) | ١٦٨٠٨١ (٣٧,٢) | ١٠٣٧٨٠٠ (٣٩,٧) | ٧٩٣٦٠٤ (٥٤,٢) | ٤٠٥,٩ | ٣١٠,٤ |
| الصناعات التعدينية غير المعدنية ( عدا البترول والفحم ) | ١١٦ (٩,٧) | ٤٠٥٨ (٢٦,٣) | ٨٠٨١٣ (١٧,٩) | ٤٠٠٣٣٩ (١٥,٣) | ٢٠٩٢٤١ (١٤,٣) | ٩٨,٧ | ٥١,٦ |
| صناعة المنتجات المعدنية الأساسية والماكينات والمعدات | ١٥٠ (١٢,٦) | ٢٤٤٦ (١٥,٩) | ٨٤٧٥٢ (١٨,٨) | ٥٧٧١٦٧ (٢٢,١) | ١٩٣٨٠٧ (١٣,٢) | ٢٣٦,٠ | ٧٩,٢ |
| صناعة المجوهرات والمصوغات | ١٣ (١,٠) | ٣٩ (٠,٢) | ٨٨٤ (٠,٢) | ٨١٨٥ (٠,٣) | ٤٦٣٠ (٠,٣) | ٢١٠,٠ | ١١٨,٧ |
| مجموع الصناعات التحويلية | ١١٩٤ | ١٥٤١٣ | ٤٥١٤٢٠ | ٢٦١١٢١٠ | ١٤٦٣٥٣٣ | ١٨٤ | ١٠٣ |

المصدر : دولة قطر ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المسح الصناعي ، ١٩٨٣ ، الدوحة ، ١٩٨٥ .

الخاص أنها صناعات هيأ لها تواتر نمو السوق المحلي فرص النمو كصناعات بدائل الاستيراد والتي عادة ما تنمو في ظل الحماية الطبيعية للمسافة والتكلفة ، لكنها في ذات الوقت مقيدة بحجم السوق المحلي متأثرة بمتغيراته وظروفه . من ذلك مثلاً صغر حجم المنشآت وتعددها وتركزها الفرعي ثم تدني الانتاجية مقارنة بالقطاع المشترك .

إن مقارنة الانتاجية بحجم الدعم للصناعة من قبل الدولة والمتمثل في خدمات الكهرباء والمياه وقطعة الأرض والإعفاءات الجمركية والضريبية وغيرها لاتظهر بوضوح في الأرقام بين أيدينا . ومع أنه ليس هنالك أرقاماً عن الطاقات التشغيلية للمصانع إلا أننا في ضوء البيانات السابقة يمكن القول بأن طاقات التشغيل المعطلة أكبر بكثير مما هو متوقع وتشير إلى هذا بوضوح أرقام القيمة المضافة وانتاجية الفرد المتدنيتين في صناعات القطاع الخاص . وهذا بدوره ينبه إلى الضرورة الملحة لتنظيم القطاع بتنظيم التصاديق على الصناعات الجديدة وتجنب التكرار للصناعات غير المدروسة في هذه المرحلة الأولى . ولا يخفى علينا مع هذا أن النظام الحر يجعل من المنافسة صمام أمان لضمان التشغيل الأمثل والاستغلال الأمثل للموارد وأن الصناعات التي لا تقوى على المنافسة سوف تبعد عن مجال الانتاج .

تفتقر الإحصاءات التي بين أيدينا أيضا إلى البيانات عن رأس المال والذي يعتبر متغيراً مهماً للتحليل وكان يمكن أن يحدد لنا جدوى الاستثمار والأربحية . بالإضافة إلى هذا فأن الأجور أعلى بكثير عن الأرقام المتعارف عليها حتى في القطاعات التي تحتاج إلى مهارات فنية .

كل هذا يمكن أن يتخذ كمؤشرات إلى ضرورة التنظيم الصناعي في القطاع الخاص ، والتوثق من جدوى التصديق لبعض الصناعات التي تفيض طاقاتها التصميمية عن الحاجات المحلية أو أن يعرف مسبقاً امكانات تصريفها في سوق تنافسي خارجي ، كما نستبين ضرورة مساهمة المرأة في قطاع نوعي كالغزل والنسيج ( الحياكة والموديلات ) وهذا يتمشى مرة أخرى مع الرغبة في قصر هذا القطاع على النساء وسياسات الحد من العمالة الأجنبية .

## ٢ ـ ١ القطاع الصناعي المشترك في دولة قطر

أن فكرة مشاركة الدولة للقطاع الخاص تمثل نموذجاً جديدا في اطار النظام الرأسمالي المؤمن بضرورة التخطيط . وكانت بدايات المشاركة قبيل الحرب العالمية الثانية في بريطانيا وبعدها في فرنسا وألمانيا . وكان يعتبر هذا التدخل من جانب الدولة نكوصا عن مبدأ حرية التجارة والسوق والذي ساد في الغرب حينا ، أيام الأمبراطوريات العظمى . وأغلب الظن أن هذا التوجه كان وليد الخلل الإقليمي وعدم التوازن التنموي ولتردي حالة العمالة وشعورها بالظلم ومطالبتها لشروط عمل أفضل .

من جانب آخر فأن أراء جون كينز منذ مطلع القرن العشرين جعلت للدولة دوراً ريادياً في السيطرة على المال والاستثمار وفرصة . وأصبح بالإمكان الأقتناع بدخول الدولة في مشاريع خدمية كبيرة أو استراتيجية حربية أو تموينية أو اجتماعية ـ كالرعاية الاجتماعية والمواصلات والانتاج الحربي ـ ثم إلى انتاج الطاقة وإدارة الموانىء . . . الخ .

وإذا ما كان هذا التوجه يعني قبولاً لأفكار التخطيط المركزي في عقر دار الرأسمالية فأن دول التخطيط المركزي ذاتها كما في الاتحاد السوفيتي حتى قبل « البرسترويكا » ، ومؤخراً الصين ولفيف من دول الكتلة الشرقية ، أصبح يسمع فيها عن بداياتها الجديدة تجاه طرائق النظام الرأسمالي . كل هذا جعل تبني مزاجا بين هذا وذاك أقرب إلى طموحات وواقع كثير من الدول النامية في محاولاتها لتحقيق التنمية .

أن تبني دولة قطر ومعظم الدول الخليجية الأخرى قطاعا مشتركا ينبع في تقديرنا من عوامل مختلفة لا تخلو من خليط شعور بضرورة السيطرة الأبوية على المال والرغبة في الإسراع بالتنمية ومجاراة النظم العالمية السائدة .

ضرورة السيطرة على القطاع النفطي عصب الاقتصاد الوطني نص عليها في ملامح الاقتصاد الصناعي في دولة قطر ( منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

١٩٨٤ ، ٣٣ ) « ورغبة في سيطرة الحكومة على القطاع النفطي فقد ابتدأت بتطبيق مبدأ المشاركة عام ١٩٧٣ عندما حصلت على حصة مشاركة في امتياز شركتي نفط قطر المحدودة وشركة شل قطر المحدودة مقدارها ٢٥٪ ثم زادت إلى ٦٠٪ عام ١٩٧٤م . . . »

غير أن هذه الرغبة كانت تقتضي تقنيات ورأس مال واستثمار لم يكن ليتوفر لدولة قطر حينها . كما أن ضعف البنى الخدمية والإدارية قد أوجب قبول فكرة مشاركة القطاع الخاص خارجيا كان أم داخلياً . وكانت تعي دولة قطر مشكلة التسويق في عالم شديد الأستقطاب والتنافس والقيود الجمركية وما يتطلبه التسويق الخارجي من خبرات واتصالات عالمية . كما أن تراكمات عائدات النفط فيما بعد كانت تغرى بالاستثمار والمشاركة بل وتحتم في بعض الأحيان هذا المسار . وقد واكب هذا جميعا تبنى سياسات التصنيع وتشجيع القطاع الخاص . وكان ينظر إلى الدخول في مشاركة للقطاع الخاص تشجيعا عمليا وضمانة اضافية .

ولعل أوضح ما يميز صناعات القطاع المشترك أنها صناعات تعتمد على الموارد الأستخراجية « الهايدروكربونية » المحلية والتعدينية غير المعدنية ، وأنها تحتاج إلى استخدام كثيف لرأس المال ، وأن توجهاتها نحو الأسواق الخارجية إذا كان استغلالا لميزة نسبية وتلعب الخبرة الفنية والتكنولوجيا المتطورة دوراً رئيسياً في خصائصها الانتاجية . يؤكد هذا التوجه ارتفاع معدل الاستثمار حتى ليصل إلى ٣,٨ مليون ريال للعامل الواحد كما في صناعة البتروكيماويات ولا يقل عن المليون ريال كما في صناعة الحديد والصلب ( منظمة الخليج ، ملامح الاقتصاد الصناعي في دولة قطر ، ١٩٨٤ ، ٣٩ )

تسجل هذه الصناعات المشتركة ارتفاعا نسبيا في كفاءة التشغيل بالمقارنة مع الصناعات التحويلية في القطاع الصناعي الخاص ، حتى لتصل إلى ١٣٧٪ للحديد والصلب عام ١٩٨١م وبين ٨٠ ـ ٩٥٪ لليوريا و ٧٠ ـ ٨٠٪ للأمونيا ( منظمة الخليج ، نفس المصدر ، ١٩٨٤م ، ٤٠ )

وتباعاً ترتفع مساهمة القطاع المشترك في القيمة المضافة إذ أن صناعتي

الكيماويات والأسمدة الكيماوية تسهمان بأكثر من ٤٦٪ من القيمة المضافة الإجمالية لصناعة دولة قطر . بل ويمثل القطاع المشترك حوالي ٥٦٪ من مجموع قيمة الانتاج الصناعي القطري . ولا شك أن دعم الدولة في مجالات الخدمات والبنى الأساسية وارتفاع مساهمة الدولة بما يزيد عن ٧٠٪ من رأس المال حقق استقرارا وحجماً انتاجياً أمكن معه تحقيق بعض الغايات . ولا بد من الاشارة إلى أن ما تقدمه الدولة يشمل القروض بشروط مريحة وضمان القروض الأجنبية . ( انظر جدول رقم ٢ ) .

ولما كانت هذه الصناعات تمثل ثقلاً انتاجيا فأنه لابد لنا من وقفة تحليلية لبعض منشآتها لنتثبت مما يثار حينا حول جدوى هذه الصناعات والدعوة أحيانا أخرى لتبنيها بثقل أكبر من قبل الدولة . ولا نرمي من هذا إلى الغوص في تفاصيل هيكل الصناعات وبنيتها بقدر ما نركز على قراءة سريعة للمقومات الموضوعية لهذه الصناعات ومستقبلها .

وفي البدء نؤكد أن صناعات القطاع المشترك جميعاً تشترك في كونها تجسيداً لطموحات التأسيس الصناعي وفلسفته القائمة على « استغلال فترة الرخاء النفطي » . ( المركز الفني للتنمية الصناعية قطر ، ١٩٨١م ، ١٨ ) ، واستغلال الميزة النسبية لموارد دولة قطر الطبيعية وعلى رأسها المواد الهايدروكربونية ، والموقع النسبي . ومن ذلك ما كان من استغلال للنفط والغاز الطبيعي منذ مطلع السبعينات وبداية الثمانينات لصناعة الأسمدة

والبتروكيماويات والحديد والصلب وتسييل الغاز . كما تمثل في ذات الوقت وفي كل الأحوال تقريبا تنفيذا لرغبة الدولة ، إذ تعتمد خطة التنمية الصناعية على الكفاءة والانتاجية : و « على الصناعات القادرة على الانطلاق والنمو والمنافسة في الأسواق الخارجية والداخلية معتمدة على كفايتها الانتاجية وتكاليفها الرأسمالية المعقولة والتي يمكنها الأستفادة من المقومات التصنيعية المتوفرة في دولة قطر . » ( المركز الفني ، خطط التنمية الصناعية ، ١٩٧٦م ، ٨ ) والإشارة هنا إلى

جدول رقم (٢)

## صناعات القطاع الصناعي المشترك القطري

( الوحدة النقدية ألف ريال قطري ماعدا رأس المال )

| نوع الصناعة | رأس المال ( مليون ريال ) | عدد العمال | الأجور | قيمة الانتاج | القيمة المضافة | انتاجية الفرد | نصيب الفرد من القيمة المضافة | نصيب الفرد من رأس المال |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| طحن الغـــلال | ١٢<br>(٠,٢٤) | ٩٦<br>(٢,٧٢) | ٤٧٩٠<br>(١,٩٠) | ١٩٦٠٨<br>(١,٣٠) | -١١٢٠١<br>(-١,١) | ٢٠٤,٠ | -١١٦,٧ | ١٢٥,٠ |
| الأسمدة الكيماوية | ١٣٦٠<br>(٢٦,٧٩) | ٩٩٥<br>(٢٨,٢) | ٩٤٥٧٤<br>(٣٧,٠٠) | ٥١٣١٣٠<br>(٣٥,٣٠) | ٤٠٤٤٩٣<br>(٤٠,٧٠) | ٥١٥,٧ | ٤٠٦,٥ | ١٣٦٦,٨ |
| صناعة البتروكيماويات | ٢٥٠٠<br>(٤٩,٢٤) | ٦٨٤<br>(١٩,٤) | ٧٤٤٠٠<br>(٢٩,١٠) | ٣٣٨٥٠٠<br>(٢٣,٠٠) | ٢٧٥٣٠٠<br>(٢٧,٧٠) | ٤٩٥,٠ | ٤٠٢,٥ | ٣٦٥٥ |
| صناعة الأسمنت | ١٠٥<br>(٢,١٠) | ٥٣٠<br>(١٥,٠٠) | ١٥٢٤٤<br>(٦,٠٠) | ٨٣٣٩٧<br>(٥,٧٠) | ٨٣٥٧٧<br>(٨,٤٠) | ١٥٧,٤ | ١٥٧,٧ | ١٩٨ |
| صناعة الحديد والصلب | ١١٠٠<br>(٢١,٦٧) | ١٢١٨<br>(٣٤,٦٠) | ٦٦٢٣٧<br>(٢٦,٠٠) | ٥٠٠٢٣٨<br>(٣٤,٤٠) | ٢٤٠٤٦٥<br>(٢٤,٢٠) | ٤١١ | ١٩٧ | ٩٠٣ |

المصدر : جمع من :(١) دولة قطر ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المسح الصناعي ، ١٩٨٣ ، الدوحة ، ١٩٨٥ .
(٢) بيانات غير منشورة ، الجهاز المركزي للاحصاء .

الصناعات كثيفة استخدام الطاقة أو التي يكون فيها الغاز الطبيعي هو مصدر الخام أو التي تستغل الموارد المحلية الأخرى كصناعة الأسمنت .

ويبدو أنه لذات الأسباب التي أدت إلى اقامة هذه الصناعة ، كالميزة النسبية وامكانية تكثيف رأس المال فأن انتاجية العمالة عالية بالمقارنة مع القطاع الخاص . وتصل هذه الكفاءة مداها في صناعة الأسمدة الكيمائية ( تصل انتاجية العامل إلى ٥١٥,٧ ألف ريال للعامل سنوياً ) . والواقع فأن ظروف كثيرة تكون مواتية لنجاح صناعة كالأسمدة في قطر . ويشار هاهنا إلى امكانات التسويق العالمي بالقرب من الخليج العربي والمتمثل في مراكز كثافة سكانية واسعة تمتهن الزراعة في آسيا ، وضآلة تكلفة المادة الخام المستخدمة والتي كانت والى وقت قريب تهدر حرقاً . لعل هذا العامل الأخير وحده مكن لدولة قطر أن تنافس في الأسواق العالمية . وبلاشك فأن تشجيع الدولة يخفي ضخامة الدعم لهذه الصناعات . ومن ذلك تأسيس المقاطعة الصناعية بما يربو على ثلاثة آلاف مليون ريال قطري ( المركز الفني ، خطط التنمية الصناعية ، ١٩٧٦ ، ملاحظات ) أضف إلى ذلك توصيل الغاز الطبيعي من حقول الانتاج وتقديمه بسعر أسمى . ونعلم أن الغاز الطبيعي والهواء وماء البحر تكون أساس عملية انتاج اليوريا والأمونيا .

هذا ولا بد من القول بأن سياسات دعم هذه الصناعات من قبل الدولة تعتبر السبب الأساسي في تحقيق طموحات التصدير ، وأن الشركات التي تطلع بأمر التنفيذ والتسويق تجني ثماراً من وراء ذلك وأرباحاً مركبة نرجو أن تجوزها فرص التدريب « ونقل التكنولوجيا » وبدايات التأسيس لرأس مال مجتمعي يصوغ جدواه من منظور الأربحية المجتمعية Social - Cost Benefit

وإذا ما نظرنا إلى طبيعة المشاكل التي تكتنف الانتاج مجسداً في صناعة الأسمدة لكان من أوائل الصعاب لهذه الصناعات اتخاذ قرارات لتصنيع متماثل في دول الخليج الأخرى كنتاج طبيعي للتوجه العام لاستغلال الامكانات الهايدروكربونية . كما أن اتساع الطاقة الانتاجية المطرد لهذه الصناعات الخليجية يوسع احتمالات المنافسة بين الدول الخليجية في الأسواق العالمية . صحيح أن هنالك محاولات

لتوحيد الجهد بين دول مجلس التعاون الخليجي لتسويق مشترك لكن هذا سيظل حلماً لوقت من الزمن طالما كانت الأسواق العالمية على هذا الحال من التقلب والقيود والحواجز التي تعلى باستمرار ،وطالما كانت هنالك شركات متعددة الجنسيات تجرى صفقات الأبواب الخلفية . وقبل هذا ، تعاقد الدول الخليجية مع شركات عالمية تقوم بالتسويق نيابة عن هذه الصناعات . ( نزار الربيعي ، تشجيع الصادرات ، مؤتمرات وندوات ، ١٩٨٧ )

مع هذا فإن صناعة الأسمدة القطرية تحقق أعلى نسبة من القيمة المضافة في قطاع الصناعات التحويلية القطرية ( أنظر جدول رقم ١ ) وكذلك ترتفع انتاجية الفرد محققة انتاجية صناعية تربو على نصف المليون ريال قطري سنوياً ، مسجلة أعلى انتاجية صناعية في قطر .

من جانب آخر إذا ما تحققنا من قيمة الانتاج لصناعة الحديد والصلب والتي تكاد تطابق قيمة الانتاج في الأسمدة الكيميائية تبرز جليا المفارقة في انتاجية الفرد والتي تتدنى إلى أقل من ثلثي أرقام الانتاجية للأسمدة الكيميائية . وتباعاً يتناقص نصيب العامل من القيمة المضافة في مصنع الحديد والصلب إلى نصف نصيب العامل في مصنع السماد والبتروكيماويات .

أشار المركز الفني للتنمية الصناعية في تقريره السنوي إلى صعوبات التصدير بأسعار مناسبة : « بسبب المنافسة غير المشروعة الناتجة عن سياسة الأغراق التي تمارسها بعض الشركات اليابانية وشركات بعض الدول الغربية في أسواق دول شبه الجزيرة العربية » ( المركز الفني للتنمية الصناعية ، التقرير السنوي ، ١٩٨١م ، ٥ ) . ولأن كان هذا التعليل قصد منه تفسير المصاعب لفترة سابقة من نشأة المصنع فأن عوامل أخرى تضافرت بوتائر مستمرة في تشكيل عقبات متجددة وعلى رأس هذه العقبات موازنة الأسعار الدقيقة في أسواق الخليج الحرة حتى لأصبح ممكناً لشركات المملكة العربية السعودية مثلاً اعادة التصدير ( ضمن امتيازات الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، ١٩٨١ ) إلى دولة المصدر (قطر) بأسعار أقل من سعر الاحتكار المحلي في قطر ذاتها ( محمد علي الكبيسي ، التنمية

الصناعية في دولة قطر ١٩٨٦م ، ٢٩٠ ) ، مع أن قيداً جمركياً قدره ٢٠٪ يفرض على القضبان الحديدية المصنعة في قطر عند اعادة تصديرها لبلد المنشأ من دول مجلس التعاون . ولقد ظلت مثل هذه الممارسة وراء التساؤ ل عن مقدرة المملكة العربية السعودية منافسة أسواق بلد المنشأ بأسعار أقل تسليم الدوحة !

أن مصنع الحديد والصلب يجسد كثيراً من آمال التصنيع في القطاع المشترك لكنه في ذات الوقت يشف عن آلامه ومشاكله ، ويبرز حجم التناقضات الهيكلية والبنيوية للصناعة الناشئة والتي تعتمد على الدعم الحكومي وعلى الشركات المتعددة الجنسيات إدارة وتسويقاً . فالمصنع ينتج بأكثر من طاقته التصميمية القصوى ، ويفعل ذلك في أكثر الأحيان بغض النظر عن الأسعار العالمية بل يفعل ذلك في ذات الوقت الذي تتدنى فيه الأسعار وتزداد فيه حدة المنافسة الخارجية ، وحينا آخر برغم انخفاض الطلب . وصحيح أنه كلما ازداد التشغيل حتى يشارف الطاقة القصوى كلما أدى ذلك إلى تقليل تكلفة الوحدة من الانتاج مع ثبات رأس المال المستثمر . وفي ذلك امكانية المنافسة ، لكن المصنع يكسر أرقام الانتاج القياسية ويكافأ عن ذلك تقديراً عالمياً ، ويكافأ أيضا كما يعترف المدير العام خسائر مالية (MEED,Qatar, 1983,102)

والذي يدعو لشيء من التقصي هو تكلفة الصيانة المترتبة على الانتاج لما فوق الطاقة التصميمية . يقول موتومي كانو : « لم نتمكن من المحافظة على هذه المستويات ( العالية من الانتاج ) إلا عن طريق الصيانة الدقيقة » . (MEED,Qatar, 1983,103) وإذا ما عرفنا أن كوبي ستيل المساهم الثاني في المشروع ـ بنسبة ٢٠٪ من رأس المال ، وهي التي تمد المصنع بقطع الغيار لمخزون سلعي واسع متجدد لما تعذر علينا ربط هذا النهج بسياسات اليابان في التسويق والتي تعتمد على أساليب شتى مبتكرة منها تحقيق الربح من خلال مبيعات قطع الغيار . وهكذا لا يستغرب المضي بامعان في الانتاج بطاقات قصوى وعلى كل الأحوال .

وجنباً إلى جنب مع هذه القضايا تتفاقم قضية التسويق الإقليمي بدخول معظم دول الخليج طور الانتاج المحلي بطاقات تصميمية عالية في ذات الوقت الذي

ينكمش فيه اقتصاد الخليج العربي تحت تأثير كساد اقتصادي صاحب انخفاض أسعار البترول والقيود المشددة على سقوف الانتاج ضمن سياسات الأوبك . كل هذا سيلقى بظلاله على معدلات نمو التشييد والأعمار والإنشاء في القطاعين العام والخاص بما يفاقم مشكلة الطلب على قضبان الحديد في وقت تتوسع فيه الطاقات القصوى . لعل تعاظل هذا جميعاً وتشابكه ينبىء عنه صرف النظر عن خطة التوسع التي كان مخططاً لتنفيذها في مصنع قطر للحديد والصلب .

## ٣ ـ ١ الصناعات الخدمية

يمكن اطلاق تعبير الصناعات الخدمية أو الخدمات الاستهلاكية Consumer Services تجاوزاً على الصناعات الحكومية التي تطلع بتمويلها وتنفيذها وإدارتها وحدات حكومية كالمؤسسة القطرية للبترول ، والمركز الفني للتنمية الصناعية ، وزارة الكهرباء والماء ، ووزارة الشؤون البلدية . وتضم هذه القائمة تكرير البترول ( شركة البترول الوطنية للتوزيع ) وذبح وحفظ اللحوم ( المقصب الآلى ) وتصنيع السماد العضوي وانتاج الكهرباء وتحلية المياه . كل هذه الصناعات التي تطلع بها الدولة صناعات وثيقة الصلة بخدمات المستهلكين بما يجعلها صناعات استراتيجية بالنسبة للدولة(*) وتتمتع بالغطاء التمويلي التام من قبل الحكومة وخالصة الملكية للدولة .

ويطغى على الصناعات الخدمية الأربعة توجهها نحو توفير خدمات حيوية أو وقائية لصحة البيئة تغلب عليها اعتبارات استراتيجية ومن منظور معامل المردود

---

(*) كان يمكن اضافة تسييل الغاز الطبيعي لولا عدم توفر المعلومات لأن هذه الصناعة تعتبرها المؤسسات القطرية للبترول ضمن قطاع النفط والذي تقيد بعض المعلومات عنه . . ومع ان صناعة تسييل الغاز تكون للتصدير الا ان قيام الدولة بمد الأنابيب من الحقول البحرية والبرية وتنقية الغاز المصاحب وغير المصاحب ثم توفيره للمقاطعة الصناعية بأم سعيد ولتحلية المياه وانتاج الكهرباء تجعل من تصنيفنا لهذه الصناعة ضمن الصناعات الخدمية أمراً مقبولاً .

جدول رقم (٣)

## الصناعات الخدمية في قطـــر

( الوحدة النقدية ألف ريال قطري )

| نوع الصناعة | عدد العمال | الأجور | قيمة الانتاج | القيمة المضافة | انتاجية الفرد | نصيب الفرد من القيمة المضافة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تكرير البترول | ٣٦٩ | ٣٠٣٣٩ | ٢١٥٦٤٦ | ١٧٧٢٠٠ | ٥٨٤ | ٤٨٠ |
| ذبح وحفظ اللحوم | ١٦٥ | ٥٤٧٧ | ٦٥٠٧١ | -٢٥٠٥١ | ٣٩٤ | -١٥٢ |
| السماد العضوي | ٤٥ | ١٨٠٠ | ٩٣٠ | ٤٩٥ | ٢١ | ١١ |
| الكهرباء والماء | ٩٢٩٥ | ٢٩٧٥٠٣ | ٣٣٤٥٨٠ | ١٥٠٩٨٨ | ٣٦ | ١٦ |

المصدر : دولة قطر ، الجهاز المركزي للاحصاء ، **المسح الصناعي** ، ١٩٨٣ ، الدوحة ، ١٩٨٥ .

المجتمعي للتكلفة لكن ضآلة نصيب الفرد من القيمة المضافة ، وضعف انتاجية الفرد ( أنظر جدول رقم ٣ ) في أغلب هذه الصناعات بل والأرقام السالبة للقيمة المضافة في المقصب الآلي كلها مؤشرات إلى مشاكل إدارية وتنظيمية ولا ترجع بالضرورة إلى مبدأ التكلفة المجتمعية . ويكون من المفارقة الواضحة في هذا القطاع ارتفاع متوسط الأجر الشهري حتى ليصل إلى ٣,٣ ألف ريال للعامل شهرياً في مصنع السماد العضوي .

إن فكرة تحويل بعض الصناعات إلى القطاع الخاص فيما يسمى باستراتيجية التخصيص Privatization ، والسعي « من خلال التخصيص إلى تصعيد كفاءة وفاعلية الوحدات والمنشآت القائمة ، وتنويع الهيكل الاقتصادي وبناء الانسان ودمجه في هذه العملية بشكل فعال مؤكدة بأن الطبيعة المستقبلية لأهمية وأهداف التنمية الصناعية وأبعادها القطاعية تحتم تعاون واندماج كل من القطاعين العام والخاص » ، ( الخليج ، عدد ٣٨٩٧ ، ٣ يناير ١٩٩٠م ) قد تلقى قبولاً محدوداً من واقع الاقتصاد الخليجي الراهن . لكننا نتوقع أن مثل هذا التفكير قد يطبق مبدأ على الصناعات الخدمية ، مع ضخامة الدعم الذي تقدمه الدولة تجاه معظم صناعات هذا القطاع ، إذا ما اقتصر الأمر في البداية على تولي القطاع الخاص إدارة وتشغيل هذا القطاع الصناعي الخدمي ، والذي يمارس بشكل أو آخر في بعض هذه الصناعات كما في صناعة ذبح وحفظ اللحوم . هذا النظام يمكن أن يطبق بالنسبة للكهرباء والماء ، بالذات بعد أن أدخل نظام تحصيل جزء من التكلفة الحقيقية على استهلاك الوافدين . ويطبق بنجاح في القطاع الخدمي لفترة من الزمن في المؤسسة العامة القطرية للاتصالات السلكية واللاسلكية .

## ٤ - ١ مستقبل القطاع الصناعي القطري

أن أهم خصائص الصناعة التحويلية القطرية تبني الدولة لها سواء بالإستثمار المباشر أو بتوفير بعض مقتضيات توطنها ضمن التوجه العام لتحقيق التغيير المجتمعي والبنية الاقتصادية . وقد تأسس التيار الرئيسي في توجهات الدولة نحو

الصناعة في مجمله على دعائم تكاد تنتظم كل دعاوي التصنيع في دول مجلس التعاون الخليجي . من ذلك المقولة الشائعة بتنويع مصادر الدخل لكون النفط ثروة ناضبة ، وضرورة بناء قاعدة انتاجية استيعابا للتدفقات النقدية واستغلالاً لفترة الرخاء النفطي . وقد كان التوجه جميعه نحو المشروعات العامة وأن اختلفت الرؤى وتقاطعت الآراء . كان من رأي المركز الفني للتنمية الصناعية أن تباشر الدولة تنمية الصناعات الأساسية « لإرتباطها الوثيق بمشاريع المواد الهايدروكربونية وسياستها وما تحتاج إليه من رؤوس أموال ضخمة وموارد أخرى ، وكذلك بسبب المدة الطويلة التي تستغرقها مشاريع الصناعات الأساسية ابتداءً من مراحل تخطيطها حتى مراحل تشغيلها المربح » . ( المركز الفني ، التقرير السنوي ١٩٨١ ، ٣١ ) .

ولأن استخدمت وجهة النظر هذه حجة للتوجه نحو التخطيط المركزي في غرب أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ، وتقوم عليها مشروعية القطاع العام في كثير من الدول النامية الآن ، فأن آراء أخرى تكتنف الحض على المشروعات العامة . يقول الكواري ( الكواري ، دور المشروعات العامة ، ١٩٨١ ، ٤٧ ) : « أن طبيعة المشروعات العامة يجب أن تتحدد من منطلق كون النفط ثروة ذات ملكية عامة وأن انتاجه غير متكرر ، كما أنه يجب الحرص على ضرورة توظيف هذه المشروعات لبناء القاعدة الانتاجية واستيعاب التدفقات النقدية استيعابا منتجا (و) أن المشروعات العامة تمثل الوسيلة التي يجب بواسطتها أن تستثمر أموال الاحتياطات لدول المنطقة وصناديق الأجيال القادمة خشية تعرض أرصدتها للاضطراب المالي » .

إذاً فخصوصية القطاع العام في قطر ( والخليج ) والحرص عليه أرحب من السعي إلى الربح الاقتصادي والأقتدار المالي والتوازن الإقليمي ـ أو عدمه ـ الذي قاد النظام الرأسمالي تجاه الأسهام الانتاجي والخدمي . بل ويتجاوزه إلى طبيعة ملكية الثروة النفطية وسرعة تراكمها وإلى جذور النظام القبلي وضعف البنى التي تخدم هذا وذاك .

ولا بد من المامة ولو قصيرة ، تاريخا لتوجهات الدولة نحو القطاع الصناعي بشقيه العام/ المشترك والخاص ضمن طموحات التنمية الاقتصادية حتى نقف على استراتيجية التصنيع ومستقبله في ضوء ما تحقق من آمال واخفاقات . وبالرجوع إلى العرض الهيكلي لصناعات القطاع العام/ المشترك يتضح لنا أن هذه الصناعات ترتفع فيها الاستثمارات المالية وهي المستفيدة بالدرجة الأولى من رأس المال المجتمعي في المقاطعة الصناعية الأساسية للصناعات الثقيلة . وتكون توجهات هذه الصناعات عموماً نحو الأسواق العالمية والإقليمية ، وقد حقق كثير منها اقتصاديات الحجم والأرباح أيضا ( أنظر الجدول رقم ٢ ) .

لكنه بعد مرحلة التنفيذ التي امتدت إلى عقد ونصف من الزمان نجد أن الدولة تقف في مفترق طريق تتلمس فيه توجها جديداً . وكان من موجبات هذا التوجه ونتائجه التحول السلبي الذي طرأ على أسواق النفط العالمية وعلى ميزان المدفوعات ومال الاحتياط وما استوجبه كل ذلك من مراجعة الصرف على مشروعات التنمية ضمن سياسات ترشيد الانفاق الحكومي .

والجدل الذي يثار الآن ويظل مكان تدارس واختلاف يدور حول القطاع الصناعي الخاص وعما إذا كانت له فرصة ليلعب دوراً قيادياً أو على أقل تقدير أكثر ايجابية . هنالك افتراض سائد في أدبيات الصناعة الخليجية ، خاطىء في تقديرنا ، يربط بين السوق المحلي والتصنيع وأن ضيق الأول قيد على الثاني . من ذلك مثلاً قول الفرا ( محمد علي الفرا ، مجلة الكويت ٤ ، ١٩٨٥ ، ١ ) : « وينبغي عند التفكير في انشاء مثل هذه الصناعات ( الصناعات التي لا تتوفر خامتها محلياً ) مراعاة حجم السوق المحلي الذي يتميز بالضيق » . بل وتؤكد منظمة الخليج للاستشارات الصناعية في حديث عن الاستثمارات الصناعية في دولة قطر « إن الفائض النقدي كبير بسبب ضيق السوق . . . » ( منظمة الخليج ، ملامح الاقتصاد الصناعي في دولة قطر ، ١٩٨٤ ، ٦٩ ) .

والأمر كله يحتاج إلى وقفة عنده ، ومراجعته في ضوء التجربة الخليجية نفسها وفي ظل تجاريب الأمم وديناميكية عوامل توطن الصناعة ومستقبل الصناعة

الخليجية . إن القطاع الصناعي القطري الخاص ما يزال يلعب دوراً هامشياً حتى الآن ولأسباب أوجز الكواري منها سرعة الربح وتضخمه في قطاعات غير القطاع الصناعي كما وأن هناك وجهاً آخر يتمثل في الخوف من نمو مراكز ثقل اقتصادي يؤثر على توازن القوى التقليدية ( علي الكواري ، دور المشروعات العامة ، ١٩٨١ ، ٤٦ ) . بينما لا اختلاف على هامشية دور القطاع الصناعي الخاص فإن القول بالتخوف الحكومي من مراكز الثقل الاقتصادي مع نمو القطاع الخاص لا ينسجم مع حقيقة أن مراكز الثقل الاقتصادي ظلت وما تزال في تفاعل مستمر مع طبيعة الاقتصاد وضوابطه أو عدم ضوابطه في ذات المجالات التي أشار الكواري إلى يسر تراكم الأرباح فيها . وفي تقديرنا أن العكس هو الصحيح ، أن تهيب القطاع الخاص وحذره هو الذي يشجع على تسرب الأموال أرصدة في بنوك العالم الخارجية حيث ضمانات العائدات وبأسعار فائدة أعلى ( زهير أحمد نافع ، التنمية الاقتصادية الاجتماعية في قطر ، ١٩٨٣ ، ٢٨ ) .

وقد كان تشجيع القطاع الخاص بإخراج قانون خاص به سنة ١٩٨٠م ضعيفاً لا يخرج عن الصيغ التقليدية التي تسبغ على المستثمرين هبات جمة من غير أداة قادرة على توجيه هذه الاستثمارات في اطار متكامل مع طموحات الدولة في التصنيع . ومن غريب الأمر أن منظمة الخليج للاستشارات الصناعية تدعو إلى مزيد من هذه الهبات للقطاع الصناعي الخاص ، ( منظمة الخليج ، حوافز وأطر التنمية الصناعية في دولة قطر ، ١٩٨٥ ، ٢٨ ) كما في النص الآتي : « ويبدو جلياً بأن تطوير القطاع الصناعي الخاص وتدعيمه يتطلب مجموعة من الحوافز المالية والجمركية والتقنية الكفيلة برفع بعض عقبات التصنيع في البلاد وتحفيز المستثمرين عن طريق زيادة امكانية تحقيق أرباح صافية عالية يعتبر من الأمور الجوهرية في هذا الاتجاه . . » في ضوء ما قدمنا من بيانات في الجزء الأول من هذه الدراسة عن القطاع الخاص لا يخيل إلينا أن المطلوب هو مزيد من الأرباح لمثل هذه الصناعات التي يطلع بها القطاع الخاص ، إنما يحتاج إلى تقديم مثل هذه المساعدة انتقاءً للصناعات التي لديها مزايا نسبية مرتبطة « بالمدينة الدولة » أو ميزة نسبية تصديرية .

إن ما بين أيدينا صناعات مكرورة تعمل بطاقات معطلة وفي مجملها لسوق محلي ضيق . كان يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بانتاج يستفيد من الفرص المتاحة الآن لسوق خليجي اقليمي أو عربي لولا افتقار القطاع الخاص إلى شيء من الخيال ، والدولة إلى التجارب بالذات في مجال التخطيط .

إن الدارس لقانون تشجيع وتنظيم القطاع الصناعي الخاص تتبين له أوجه القصور التي لم تمكن من تحقيق غاياته . ومن ذلك أن القانون أهمل التمييز بدرجات متفاوتة بين الصناعات ذات الأحجام المختلفة . صحيح أن حداً أدنى لحجم الاستثمار وضع ، وأخرج عن دائرة العون الحكومي جانباً من الصناعات الصغيرة وأخرجت أيضاً كل الصناعة الحرفية . لكنه لم يرق إلى التمييز فيما عدا ذلك . كما خلق القانون سلبيات هي تراكمات استثمارية في بعض القطاعات النوعية مما يرفع من الطاقات الانتاجية الكلية بأكثر من الاحتياجات المحلية . . وفي غياب سياسات تصديرية . ولم توضع أسبقيات للصناعة واضحة في ضوء المنافسة المحلية والإقليمية والعالمية . ومن الأمثلة الكلاسيكية استيراد « الكلنكر » حتى وقت قريب لصناعة الأسمنت في مصنع الشعلة في وقت كان يطمر فيه انتاج « الكلنكر » المحلي رجاء فرص التصريف في سوق زاد من تعقيداته فتح أسواق الخليج بمقتضى الاتفاقية الاقتصادية الموحدة .

كما لم يعمل القانون على محاولة النظر في قضية التوزيع الصناعي في اطار اقليمي . ولكأنما هناك اقتناع بجدوى التركز المكاني المؤسس على هيمنة الدوحة وعلى نموذج المقاطعة الصناعية . ولعل تحول الدول عن تنمية قطب نمو في الشمال استثماراً لغاز الشمال مؤشراً لهذا التوجه الذي بدأ يتعمق الآن بعد أن كانت الفكرة الأولى هي تأسيس مقاطعة صناعية في رأس لفان لصناعة الغاز الطبيعي ولتحقيق نوع من التوازن الإقليمي* .

---

(*) بدأ في الآونة الأخيرة وضع خطة شاملة لاقامة منطقة صناعية جديدة في رأس لفان . . . » ورد النص في خطاب أمير دولة قطر في مجلس الشورى بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٩م .

ومن أوضح أوجه القصور ضعف المتابعة لمدى الاستفادة من المميزات الممنوحة ومساهمتها في الاقتصاد والناتج المحلي والمهارات . وأوضح دليل على ذلك مخالفات تغيير غرض المنشأة وتأجير قطعة الأرض الممنوحة كميزة ضمن قانون تشجيع الاستثمار .

ولعله من قبيل اللبس ما أشار إليه الكبيسي في تشخيصه لمرحلية النمو الصناعي في دولة قطر ، وتمييزه لمرحلة هي مرحلة الاستهلاك والصناعة الثقيلة ، إذ يقول عنها : « انها مرحلة تصاعد الانفاق اللولبي الذي يشجع نمو أي قطاع فيه النمو في القطاعات الأخرى . » ( الكبيسي ، التنمية الصناعية في دولة قطر ، ١٩٨٦ ، ١٢٤ ) . واختلافنا مع هذا الرأي أن الانفاق بهذا الوصف شجع ـ كما رأينا آنفاً ـ نمو قطاعات على حساب قطاعات أخرى كما في حالة القطاع الخاص الذي ركز بصورة عامة على قطاعات غير منتجة .

كما نختلف مع الكبيسي في تشخيصه مرحلة رابعة يسميها الترابطات الأمامية والتي يرى أنها ظهرت إلى الوجود بعد ثلاثة عقود من بداية الاستثمار النفطي . وأهم مميزات هذه المرحلة عنده التوجه إلى الصناعات الخفيفة والمتوسطة التي تعتمد على الاستثمار الخاص . والبيانات التي بين أيدينا لا تعير نفسها لمثل هذه الاستنتاج كما في تحليل صناعات القطاع الخاص والتي تتركز بصورة قاطعة في صناعات بدائل الواردات ويطغى عليها قطاعا المخابز والخياطة الفرعيان .

إن فكرة مرحلية النمو الاقتصادي Stage Growth Theory والتي قدمها انز من تجربة كندا وحاول تطبيقها على الولايات المتحدة دجلاس نورث لا تناسب كثيراً تجربة الخليج العربي . ولعل أهم الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها بنيت على تجربة غرب أوروبا والتي كانت بحق تحقيق نمو اقتصادي مرحلي على بعد زمني عميق . كما أن نظرية مراحل النمو الاقتصادي التي قدمها روستو والتي بنى عليها الكبيسي ( مع قوله أنها لا تناسب الخليج العربي ) نموذج مراحل النمو في الخليج أصبحت نظرية مرفوضة الآن لخروج كثير من الدول بتجارب تنموية لم تلتزم بقيود المرحلية ونمطيتها .

أن الخطأ الأساسي في تقديرنا هو افتراض ان قطر قد حققت التنمية الاقتصادية ودخلت مرحلة الاقلاع أو الانطلاق وهي عن ذلك بعيدة جداً . ومن قبيل هذا التقرير غير الدقيق ما جاء في ملامح الاقتصاد الصناعي في دولة قطر « ومنذ أوائل السبعينات واجهت الحكومة مسئولية التصدي للتحدي . . . عن طريق العمل على تنويع مصادر الدخل القومي وتوسيع القاعدة الانتاجية في قطر من خلال التنمية الاقتصادية المتوازنة والقائمة على التكامل المدروس بين القطاعات والنشاطات المختلفة ، وعلى التعاون المثمر بين فعاليات القطاعين العام والخاص وعلى التوازن بين التنمية الداخلية والخليجية والعربية » ( منظمة الخليج ملامح الاقتصاد الصناعي في دولة قطر ١٩٨٤ ، ١٣ ) . والواضح ان أول ما تفتقر إليه دولة قطر هو التنمية الاقتصادية المتوازنة من جميع وجوه التوازن سواء أكان اقليميا أو قطاعياً أو استثمارياً . وكنا قد استجلينا ذلك من سياق حديثنا عن القطاعين العام والخاص ، وعن التركز الاستثماري . كما ان استحداث جهاز مختص بالتخطيط مؤخراً فيه إشارة إلى ضرورة معالجة مثل هذه القضايا .

نقول ان دولة قطر الآن في مفترق طريق لرصيد التجربة التي بين يديها سواء أكان ذلك تفضيلاً للقطاع العام أو توازنها بينه وبين القطاع الخاص ، أو تركيزا في « المدينة الدولة » أم تنمية اقليمية . وهل الصناعة هي المخرج ام ان قطاعات أخرى هي التي تبقى وتقوّى ، ثم جدوى الاستثمار الخارجي مقارنة للاستثمار الداخلي ؟ وما هو التفاعل مع التسابق نحو تعزيز المواقع وخلق طفرات اقتصادية كما في دول التعاون من حول قطر ، اضافة للمستجدات الكثيرة المحلية وغيرها .

إن القول بأن الفائض النقدي القطري كبير لا يمكن استيعابه محلياً قد ثبت عدم صدقه في وقت وجيز ( منظمة الخليج ، ملامح الاقتصاد الصناعي في دولة قطر ، ١٩٨٤ ، ٦٩ ) . ولقد ظل ميزان المدفوعات القطري يعاني منذ مطلع الثمانينات من الأزمة الاقتصادية ويظهر عجزاً ماليا مطرداً ( الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ، ١٩٨٩ ، ٣٣٩ ) . وقد تقلصت النفقات العامة من ٤,١ مليار دولاراً سنة ١٩٨١م إلى ٢,٩ مليار دولاراً سنة ١٩٨٥م ( أسامة

عبد الرحمن ، المورد الواحد ، ١٩٨٨ ، ٦٨ ) . كما ان دولة قطر لم تتوان في الاقتراض من الأسواق المالية العالمية للمضي في بعض مشاريعها .

ان الأشياء نسبية حقا . وضيق نطاق السوق القطري المشار إليه في أكثر من مرجع يحق عليه هذا الوصف إذا كان الانتاج الصناعي للاستهلاك المحلي . أما إذا ما قامت صناعة محلية ذات توجه نحو الخارج فضيق السوق لا يكون قيداً بداهة . ولا نتفق مرة أخرى مع القول بأن دولة قطر لا يتوفر فيها « الكثير من مقومات التصنيع بالاضافة إلى عدم وجود خطة صناعية » ( منظمة الخليج ، ملامح الاقتصاد الصناعي في دولة قطر ، ١٩٨٤ ، ٦٩ ) . الواقع فإن دولة قطر ليس لديها خطة غير الخطة الخمسية الصناعية ( المركز الفني ، التقرير السنوي ، ١٩٨١ ) ونعتقد أنه من واقع ممارسات التصنيع الحالي ان هنالك أكثر من قطاع صناعي يوفر ميزة نسبية على رأسها الطاقة ورأس المال المجتمعي المتمثل في خدمات أساسية ومناطق صناعية ، ورأسمال عام وخاص يفي على أقل تقدير بضمانات التسهيلات المالية والاقتراض .

ومع ان الدولة لم يقدر لها ان تفلح في توجيه القطاع الخاص للصناعة ـ أو لعله لم يكن من كبير همها ـ فان التوجه نحو القطاع الخاص للإسهام الفعال في التنمية الصناعية أصبح الآن أمراً ضرورياً تحتمه خصوصية المرحلة الإقتصادية على مشارف نهايات القرن العشرين وتؤكده بعض التوجهات المعلنة لتأسيس شركات مساهمة كالشركة القطرية للصناعات التحويلية والتي طرحت أسهمها مؤخراً برأسمال قدره مائتي مليون ريال قطري* .

ولأن أغنت عائدات النفط حكومات المنطقة عن اشراك القطاع الخاص في عملية التنمية على حد تعبير الكواري في مطلع الثمانينات فإن الثمانينات تجاه أواخرها شهدت تقلصاً حرجا لهذه العائدات وعجزاً مالياً يستدعي اعادة النظر في كثير من التوجهات التنموية والممارسات القطاعية .

---

(*) تشارك الدولة بنصيب ٢٠٪ و ٢٠٪ للمؤسسين و ٦٠٪ للاكتتاب العام .

ان دعوة القطاع الخاص ظلت في السنوات الأخيرة تجمع قواها ـ وقد كرر أمير دولة قطر في افتتاح مجلس الشورى القطري في دوره الثامن عشر هذه الدعوة : « اننا . . ندعو القطاع الخاص إلى القيام بدور أكبر في تطوير اقتصادنا وتنويع موارده ، بالتعاون مع القطاع العام » ( جريدة العرب ، عدد ٤٩١٤ ، ١٣ ديسمبر ١٩٨٩ ) . لكن الذي سيظل هاجساً هو امكانية تحويل هذا الطموح إلى واقع في وقت تقف عوائق مزمنة بعضها اجرائي والبعض الآخر يرجع إلى صيغ قوانين تنظيم القطاع الخاص والاستثمار وفراغ محتوى مثل هذه القوانين عن امكانية تذليل العقبات أمام القطاع المهني ، وجعل الاستثمار الصناعي أكثر طمأنينة وأوسع عائداً وأرحب من القطاعات التي يتوجه إليها القطاع الخاص تلقائياً .

إن المطلوب هو المواءمة بين « الانفاق العام » الذي أشار إليه أسامة عبد الرحمن والذي يدعو إلى أهمية الاحتفاظ بمعظم عائدات النفط مستثمرة في أصول انتاجية ذات ملكية عامة ( أسامة عبد الرحمن ، المورد الواحد ، ١٩٨٨ ، ٩٠ ) ، وبين تقلص حجم عائدات المورد الواحد وتضاؤ ل حجم أموال الاحتياط . ودعوة القطاع الخاص للاستثمار الصناعي ستكون دعوة عابرة طالما بقيت القوانين السابقة والتي أصدرت قبل عقد من الزمان لم يغير فيها شيء ، وطالما كانت الظروف التي لم تفلح في اجتذاب رأس المالي الخاص لم يتخطاها الاقتصاد القطري .

ونتوقع من القطاع الخاص انه سيشغل نفسه بمشاريع المقاولات والانشاءات الضخمة التي في طريقها مع استثمار الغاز الطبيعي في الشمال والمنطقة الصناعية الجديدة في رأس لفان كما حدث في انشاءات أم سعيد بل ولعله هذه المرة بتمرس وخبرة أكبر .

ولتشجيع القطاع الخاص وتنظيمه كيما يستثمر بفعالية في تنمية قطر الصناعية وفي ظل الظروف التي يمر بها اقتصاد المنطقة ككل ، لا بد ان تراعي عدة قضايا منها :

١ ـ ان توضع خطة صناعية يرصد فيها ما يراد تحقيقه في جدول زمني ضمن اطار

خطة شاملة .

٢ ـ ان يراعي قانون الاستثمار الجديد واقع خارطة الاستثمار الخليجي ووقوع دولة قطر بين قطبي استثمار أولهما في الشمال يتمثل في الكويت والمنطقة الشرقية ـ المملكة العربية السعودية ـ والثانية في الامارات العربية المتحدة وعمان . ان اوضح دلالات المفارقة تتجسد في توجه دبي مثلاً نحو جذب الاستثمار الصناعي من خلال منطقة حرة وتوجه جرىء نحو الأسواق العالمية . ولا يخفى تطلع كثير من رؤوس المال القطرية لموطىء قدم في مثل تلك المنطقة .

٣ ـ رفع الكفاءة للمشاريع الانتاجية ويقع ضمن هذا مزيد من الاعتماد على الكفاءات القطرية وتدريبها .

٤ ـ المضي في تحديد توجهات الأسواق العالمية والإقليمية واخضاع المزايا المطلقة في دولة قطر للمنافسة في مثل هذه الأسواق . هناك ترابطات انتاج بدأت تتضح معالمها ويمكن تشخيصها بعد هذه الممارسة الصناعية كما في صناعة البتروكيماويات ، وإلى جانب ذلك فهنالك صناعات أخرى كالغذائيات والنسيج والمعدات ليس بغرض السوق المحلي ولكن لأسواق بعينها في الدول المتقدمة صناعياً والدول النامية على حد سواء .

٥ ـ لا بد من استقطاب الشباب ( والشابات في ذلك سواء ) للدخول في هذا القطاع الانتاجي الحديث . ونعتقد ان هنالك فرص لنجاح مثل هذا الاستقطاب للتوجه التلقائي لدى كثير من الشباب إلى العمل والتنظيم التجاري بما يمكن بمساعدة الدولة وبضمانات رأس المال اللازم لإنشاء صناعات وسيطة وصغيرة وقد تتعداها ـ بدلا من حلقات الصرف البذخي المفرغة لدى الشباب . كما ان مثل هذا التوجه يساعد في تحريك الثروة إلى قطاعات انتاجية قابلة للنمو ويساعد أيضاً في توجيه الأموال إلى قاعدة أعرض بما يحقق نوعا من توازن الدخل وكذا يضاعف من القدرة الشرائية لقطاع أكبر .

٦ ـ ان تجربة القطاع العام/المشترك أوقفت الدولة على الايجابيات والسلبيات ويمكن ان تؤسس عليها علاقة جديدة لا سيما في مجالات صناعات الترابطات وفي خضم استثمار الغاز الطبيعي . ويمكن للمنطقة الصناعية الجديدة في رأس لفان ان تمائل أية منطقة صناعية في الخليج العربي إذا ما خطط « لمنطقة حرة » فيها .

## ٥ ـ خاتمـة

إن صناعات القطاع الخاص في مجملها صناعات السوق ، مقيدة بقيودها ، قاصرة تجربتها على صناعات صغيرة تطغى عليها بدائل الاستيراد في قطاعي الغذائيات والملبوسات . ولم يرق معظم هذه الصناعات إلى الاستثمار بالحجم الذي تكون بموجبه مساعدة الدولة التزاماً ينص عليه قانون التنظيم الصناعي . وتباعاً فإن القطاع الخاص القطري لم يخض تجربة صناعية واسعة في الحقبة الماضية الممتدة منذ بداية تصدير النفط ، بل قصرت الجهود على صناعات صغيرة لم تضف للتجربة الاستثمارية والتنظيمية إلا اليسير . ولذا فإن دعوة القطاع الخاص الآن للمشاركة في الاستثمار الانتاجي ستواجه بشيء من الخذلان .

ان أبعد مدى يمكن ان يذهب إليه القطاع الخاص القطري في ظل التجربة والمناخ السائد هو شركات المساهمة التي تقف الدولة على أمرها وتتعهدها بالدعم والتشجيع . وهي في واقع الأمر « تبرئة ذمة » للشركات والمؤسسات الكبيرة وفي ذات الوقت تحظى بضمانات المشاركة الجماعية وضمانات الدولة المالية . ان الاستثمار في مثل هذه الشركات لا يتناسب مع امكانات القطاع الخاص وحجم أرصدته الخارجية .

يمر الاقتصاد القطري بمرحلة انكماش ، وتجاه مداه الأدنى ، إثر الكساد الاقتصادي الذي لا زم تدني أسعار البترول العالمية . وتكون الخيارات عادة أمام اقتصاديات الدول الصناعية الغربية للخروج من مثل هذه الأزمة الاقتصادية والمالية ، التمويل بالعجز وتحجيم العمالة ومحاولة السيطرة على التضخم المالي وأسعار الفائدة . لكنه يبدو ان مثل هذه الاجراءات لا تساعد كثيراً في حالة دولة قطر

ولا تتلائم مع طبيعة اقتصادها ومجتمعها وذلك لضعف القطاع الانتاجي بما في ذلك البترول ، وتذرية جزء غير يسير من فوائض النفط بما ينذر بطول البيات الاقتصادي . كان هذا حافزا لدولة قطر لتعود سيرتها الأولى لمزيد من اخضاع الموارد للاستثمار وتسييل ثروتها الغازية هذه المرة عسى تكون مخرجا . هذه المرة مع فارق عمق التجربة وملامة الهدر .

سيكون لدولة قطر وضع متميز لتفردها بتركيب جيولوجي أحكم قفل قبابه على « تريليونات » من الأقدام المكعبة من الغاز الطبيعي . وتذهب حجج استثمارات الغاز الطبيعي من قبة الشمال إلى ان توجهات أسواق الطاقة العالمية تكون نحو الطاقة النظيفة وإلى استغلال الميزة النسبية ، ورفع الكفاءة التشغيلية وفوق هذا وذاك معالجة أزمة ميزان المدفوعات والذي ظل لستة أعوام يظهر عجزاً فاض في سنة ١٩٨٧م عن أربعة مليارات ونصف المليار من الريالات القطرية ( الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ، ١٩٨٩ ، ٣٣٩ ) .

وكان يدور إلى حين حديث عن عدم احتياج دولة قطر للتمويل الخارجي بحجة وفوراتها المالية ( هاشمي ، الأوراق الخاصة بالمؤتمرات والندوات ، ١٩٨٧ ، ٣٤ ) . لكنه يبدو ان تحولاً قد تم منذ ذلك الحين . فدولة قطر حاولت الاقتراض في الأسواق المالية والعالمية وسحبت من مال احتياطيها وبدأت تنفيذ سياسات ترمي للحد من العمالة الوافدة والتخلص من جزء منها لكن كل هذه الاجراءات لم تهون من مرحلة الأزمة ولم تذهب بالركود الذي لا زم القطاعين العام/المشترك والخاص . وأردفت ذلك التوجه نحو استثمارات الغاز بالمقايضة بالغاز المسال والنفط .

مهما يكن من أمر فإنه من الواضح ان البترول واستثمارات القطاع المشترك السابقة لم تكن لتكفي المضي في التوجه الاقتصادي الذي تتبناه قطر ولعل أهم العبر ان للقطاع الخاص دوراً يلعبه وان للمستثمر الأجنبي دينا مستحقا وسوف لا يغني أي منهما ضرورة الالتفات للآخرين وإسراع الخطى بل لعله يكون من استقطاب هذه العناصر جميعاً مستقبل الصناعة في قطر .

# قائمة المراجع


- دولة قطر ، الجهاز المركزي للاحصاء ، **المسح الصناعي ١٩٨٣** ، الدوحة ، ١٩٨٥ .

- ـــــ ، **المجموعة الاحصائية السنوية** ، العدد التاسع ، الدوحة ، **١٩٨٩** .

- ـــــ ، المركز الفني للتنمية الصناعية ، **التقرير السنوي ١٩٨١** ، الدوحة ، غ . م .

- ـــــ ، **خطط التنمية الصناعية في دولة قطر** ، الدوحة ، ١٩٧٦ .

- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، **حوافز وأطر التنمية الصناعية في دولة قطر** ، الدوحة ، غ . م .

- ـــــ ، **ملامح الاقتصاد الصناعي في دولة قطر** ، الدوحة ، ١٩٨٤ .

- الكبيسي ، محمد علي ، **التنمية الصناعية في دولة قطر ، ١٩٥٠ ـ ١٩٨٠** ، ترجمة حسن الخياط . دار المتنبي للنشر ، الدوحة ، ١٩٨٦ .

- الكواري ، علي خليفة ، **دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية** ، عالم المعرفة ٤٢ ، الكويت ، ١٩٨١ .

- عبد الرحمن ، أسامة ، **المورد الواحد والتوجه الانفاقي السائد** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ .

- الربيعي ، نزار عابدين ، « تشجيع الصادرات من دول الخليج العربية إلى العالم » ورقة عمل ، الأوراق الخاصة بالمؤتمرات عام ١٩٨٧ ، **منظمة الخليج للاستشارات الصناعية** غ . م .

- الفرا ، محمد علي ، « التنمية الاقتصادية في أقطار الخليج العربي : اتجاهاتها وأهدافها » ، **مجلة الكويت** ، العدد ٤٠ ، ديسمبر ، ١٩٨٥ .

- **الخليج** ، « غرفة تجارة قطر » ورقة عمل لمؤتمر الصناعيين الخليجيين ، عمان ، العدد ٣٨٩٧ ، ٣ يناير ١٩٩٠ .

- **العرب** ، « نص خطاب أمير دولة قطر في مجلس الشورى » ، الأربعاء العدد ٤٩١٤ ، ١٣ ديسمبر ١٩٨٩م .

Hashemi, B., "Business Investment Environment in the Arab Gulf Region", in **Conference on Industrial and Techno-Economic Co-operation Between the Federal Republic of Germany and the Arab Gulf Region,** Gulf Organization for Industrial Consulting, Doha, 1987.

Hoover, Edgar M., **The Location of Economic Activity,** McGraw-Hill, New York, 1948.

MEED, **Qatar: A MEED Practical Guide,** MEED, London, 1983.

Nafi, Z.A. **Economic and Social Development in Qatar,** Frances Pinter, London, 1983.